

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ إلى ٣ آذار/مارس ٢٠١٥

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير بياناً بالأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (القوة) خلال الأشهر الثلاثة الماضية عملاً بالولاية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤) التي جرى تمديدتها بموجب قرارات لاحقة كان آخرها القرار ٢١٩٢ (٢٠١٤).

ثانياً - الحالة في المنطقة وأنشطة القوة

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر بشكل عام وقف إطلاق النار بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية، وإن كان ذلك في بيئة اتسمت بتقلبها المتواصل بسبب النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية ورغم وقوع عدد من الانتهاكات الجسيمة لاتفاق عام ١٩٧٤ لفض الاشتباك بين القوات، التي ترد أدناه. وقد نفذت القوات المسلحة السورية أنشطة عسكرية وعمليات أمنية ضد الجماعات المسلحة شُنت، في كثير من الأحيان، رداً على هجمات قامت بها الجماعات المسلحة. وداخل منطقة الفصل، يشكل وجود القوات المسلحة السورية وعتادها العسكري، فضلاً عن وجود أي أفراد مسلحين وأعتدة عسكرية، بخلاف ما يخص القوة، انتهاكاً لاتفاق فض الاشتباك بين القوات. فكما أكد مجلس الأمن في قراره ٢١٩٢ (٢٠١٤)، ينبغي ألا يكون هناك أي نشاط عسكري من أي نوع كان في منطقة الفصل.

٣ - وحصل عدد الحوادث الهامة في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ و ١٨ و ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ عبر خط وقف إطلاق النار في انتهاك لاتفاق فض الاشتباك



بين القوات. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، شاهد أفراد القوة تحليق طائرتين انطلقا من جهة ألفا إلى داخل منطقة الفصل وصولا إلى منطقة الحد من الأسلحة قبل أن تتوارى الطائرتان عن الأنظار. وفي ١٨ كانون الثاني/يناير، راقب أفراد القوة على الجانب ألفا عبور طائرتين من دون طيار خط وقف إطلاق النار من الجانب ألفا إلى الجانب برافو على بعد نحو ١٥،٥ كلم من الموقع الأممي ٣٧ بء التابع للأمم المتحدة متجهتين في اتجاه الموقع ٣٠ التابع للأمم المتحدة. وراقب أفراد القوة الطائرتين من دون طيار حتى توارتا عن الأنظار. وبعد دقائق عدة شاهدت القوة تصاعداً دخان من ناحية الموقع ٣٠. ولم يتمكن أفراد القوة من تحديد مصدر الدخان لأنه كان في منطقة منخفضة بالنسبة إلى موقعهم. وبعد ذلك، ظهرت طائرتان من دون طيار على مرأى أفراد الأمم المتحدة وحلقتا في اتجاه الغرب من ناحية الموقع ٣٠ وعبرتا خط وقف إطلاق النار جنوب الموقع ٣٧ بء. وفي وقت لاحق من اليوم نفسه، زعم حزب الله أن إسرائيل قامت بعملية قصف جوي في الجولان في ١٨ كانون الثاني/يناير أدت إلى قتل عدد من أفراد حزب الله وضابط عسكري إيراني.

٤ - وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، شاهدت القوة حادث إطلاق نار من الجانب برافو عبر خط وقف إطلاق النار. وسمع أفراد الأمم المتحدة في مركز مراقبة مؤقت بالقرب من معسكر عين زيوان دوي انفجارين كبيرين وشاهدوا سقوط صاروخين على بعد نحو ٤ كلم إلى الغرب من خط وقف إطلاق النار وعلى بُعد خمسة كلم إلى الشمال الغربي من معسكر عين زيوان. وبعد عدة دقائق، شاهدوا سقوط صاروخ ثالث في منطقة جبل الشيخ، على بعد نحو كيلومترين جنوب موقع جبل الشيخ الجنوبي التابع للأمم المتحدة في منطقة الحد من الأسلحة. وكان أفراد الأمم المتحدة على بعد نحو ٤٠٠ م من موقع سقوط الصاروخ وتعين عليهم إخلاء المنطقة. وتعدّرت رؤية مصدر إطلاق النار. ولاحقاً شاهد أفراد الأمم المتحدة في موقع المراقبة ٧٣ التابع للأمم المتحدة إطلاق جيش الدفاع الإسرائيلي ١٨ قذيفة مدفعية عيار ١٥٥ ملم من بطاريات مدفعية لجيش الدفاع الإسرائيلي نُشرت جنوب موقع المراقبة. وأبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة بأن نقطة إطلاق النار كانت إلى الشمال من معسكر فاعور وأن جيش الدفاع الإسرائيلي وجّه نيرانه نحو هذا الموقع. وقد حدّت القوة من تحركاتها في معسكر عين زيوان إلى الحد الأدنى وأوقفت جميع تحركاتها في شمال المعسكر في اتجاه مجدل شمس. وأبلغ المندوب السوري الرفيع القوة بأن "إرهابيين" أطلقوا صواريخ عدة من منطقة غربي حرفا، وهي قرية تقع على بعد ٣ كلم تقريباً إلى الشمال من معسكر نبع الفوار، إلى داخل الجولان بهدف زيادة تدهور الوضع في الجولان. وأشار إلى أن حكومة الجمهورية العربية السورية عازمة على ضرب "الإرهابيين"، وشدد على أن هؤلاء هم وحدهم المستهدفون. ونقل قائد القوة بالوكالة هذه المعلومات

إلى جيش الدفاع الإسرائيلي وحث على التحلي بأقصى درجات ضبط النفس لعدم زيادة تصعيد الوضع. وبعد منتصف ليل ٢٨ كانون الثاني/يناير، وجّه جيش الدفاع الإسرائيلي ضربة جوية على منطقتين للقوات المسلحة السورية في منطقة الحد من الأسلحة، تقع الأولى في الوسية على بعد ٣ كلم تقريبا إلى الجنوب من معسكر نبع الفوار، وتقع الأخرى إلى الشرق من قرية جابا، أدت إلى تدمير موقعين للمدفعية. وشاهد أفراد القوة إطلاقا كثيفا للنيران المضادة للطائرات من مناطق تقع شرق وشمال خان أرنبه. ومرة أخرى حث قائد القوة بالوكالة لجيش الدفاع الإسرائيلي على التحلي بأقصى درجات ضبط النفس زيادة للحؤول دون تصعيد الوضع. ولم تبلغ القوة بوقوع أي إصابات أو أضرار جراء وقوع الصواريخ على الجهة ألفا أو جراء نيران المدفعية التي أعقبت ذلك في اتجاه الجانب برافو.

٥ - وراقب أفراد الأمم المتحدة عبور خط وقف إطلاق النار من قبل المدنيين، ولا سيما الرعاة، بشكل شبه يومي. ومنذ صدور تقريره السابق، شاهدت القوة مرة واحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ومرات عدة في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، عبور أفراد مسلحين خط وقف إطلاق النار واقتراهم من السياج التقني حيث كانوا يتعاطون أحيانا مع جيش الدفاع الإسرائيلي عبر خط وقف إطلاق النار في محيط موقعي الأمم المتحدة للمراقبة ٥١ و ٥٤. وفي بعض الحالات، نُقل جرحى من الجانب برافو إلى الجانب ألفا. في مساء يوم ٢٠ كانون الثاني/يناير، في المنطقة الواقعة شمال موقع الأمم المتحدة للمراقبة ٥٤، شاهدت القوة شاحنتين تعبران من الجانب برافو إلى الجانب ألفا حيث كان أفراد من جيش الدفاع الإسرائيلي في استقبالهما. وقد حُمّلت الشاحنتان بأكياس قبل العودة إلى الجانب برافو. وفي أربع مناسبات على الأقل في شباط/فبراير، شاهد أفراد الأمم المتحدة في مركز المراقبة ٥٤ مركبات، بينها شاحنات صغيرة، تنطلق من الجانب برافو وتجتاز خط وقف إطلاق وتقترب من السياج التقني. وفي إحدى هذه المناسبات، شوهدت مركبات عدة، ركزت على بعضها مدافع مضادة للطائرات، مركونة قرب السياج التقني. وبسبب تضاريس الأرض، تعذر على القوة مشاهدة ما إذا حصل تعاطٍ بين الأفراد على الجانبين ألفا وبرافو.

٦ - واعترضت القوة على إطلاق النار عبر خط وقف إطلاق النار لدى المنسوب السوري الرفيع وجيش الدفاع الإسرائيلي. وتشكل كل حوادث إطلاق النار في منطقة الفصل وعبر خط وقف إطلاق النار، فضلا عن عبور الأفراد خط وقف إطلاق النار، انتهاكات لاتفاق فض الاشتباك بين القوات.

٧ - وتبذل القوة قصاراها للحفاظ على وقف إطلاق النار وهي تسهر على التأكد من الامتثال له بمخافيره، على نحو ما ينص عليه اتفاق فض الاشتباك بين القوات، وهي تبلغ

بكل خروقات خط وقف إطلاق النار. وخلال الحادث الذي وقع في ٢٧ كانون الثاني/يناير والأيام التي تلتها مباشرة، ظل قائد القوة بالوكالة على اتصال وثيق مع طرفي اتفاق فض الاشتباك للحؤول دون تصعيد الوضع عبر خط وقف إطلاق النار.

٨ - وشاهدت القوة وأبلغت عن حالات نقل أشخاص مجهولي الهوية عبر الحدود بين الجمهورية العربية السورية ولبنان في الجزء الشمالي من منطقة الفصل.

٩ - وفي سياق النزاع الداخلي السوري، ظلت جباتا وطرنجة وأوفانية في الجزء الشمالي من منطقة الفصل هادئة نسبياً رغم انتهاء هدنة محلية في أواخر آب/أغسطس عندما اتصلت جماعات مسلحة متطرفة من الجزء الجنوبي من منطقة الفصل بعناصر مسلحة من المعارضة في جباتا في الجزء الأوسط من منطقة الفصل، وقد ظلت الحالة على ما كانت عليه من دون تغيير إلى حد كبير. واندلع قتال عنيف بين القوات المسلحة السورية والجماعات المسلحة في المنطقة الواقعة جنوبي البعث وخان أرنية في ٢٤ و ٢٥ كانون الأول/ديسمبر عندما صدت القوات المسلحة السورية هجوماً شنته الجماعات المسلحة. وفي أثناء القتال في ٢٤ و ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، شاهدت القوة سقوط ٤٣ قذيفة مدفعية في منطقة موقع المراقبة ٥٦ التابع للأمم المتحدة. وواصلت القوات المسلحة السورية إطلاق النار على عناصر المعارضة المسلحة في منطقتي جابا وأم باطنة المتاخمتين لمنطقة الفصل. وشت القوات المسلحة السورية هجمات ضيقة النطاق على المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة في عدة مناسبات خلال النصف الثاني من كانون الثاني/يناير في عموم منطقة المشار داخل منطقة الحد من الأسلحة. وواصلت الجماعات المسلحة سيطرتها على معظم الأجزاء الجنوبية من منطقة الفصل ومنطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو. واستهدفت القوات المسلحة السورية تلك المناطق بنيران مباشرة. وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ونهاية كانون الثاني/يناير، استخدمت القوات المسلحة السورية أيضاً الضربات الجوية في الجزء الجنوبي من منطقة الحد من الأسلحة؛ وفي الحالة الأخيرة وُجهت الضربة الجوية خلال هجوم شنته الجماعات المسلحة في مناطق تقع إلى الشرق من منطقة عمليات القوة، حول الشيخ مسكين.

١٠ - وبدءاً من ٨ شباط/فبراير، شنت القوات المسلحة السورية عملية واسعة النطاق ضد الجماعات المسلحة في منطقة تقع شرق وجنوب شرق خان أرنية وجنوب الطريق الرئيسية المؤدية إلى دمشق سيطرت في أعقابها على عدد من القرى وقسم التلال التي كانت تسيطر عليها الجماعات المسلحة خلال الأشهر الماضية. واتسع نطاق هذه العملية ليشمل المناطق الواقعة على طول طريقين رئيسيين تربطان القنيطرة ودرعا بدمشق. وأقرت السلطات السورية للقوة بأن العملية التي قامت بها القوات المسلحة السورية شُنت بمشاركة

من "حلفاء سورية". وبعد توقف قصير في القتال، يُعزى غالب الظن إلى سوء الأحوال الجوية، عاودت القوات المسلحة السورية هجومها في ٢٢ شباط/فبراير. وفي ذلك اليوم شاهدت القوة ١٥ ضربة جوية وجهتها القوات المسلحة السورية في منطقة عمليات القوة شرقي الموقع ٨٠ التابع للأمم المتحدة. وطوال ذلك اليوم، شاهدت القوة ما مجموعه نحو ٣٠٠ مدني، معظمهم من النساء والأطفال، من المناطق المتضررة من الضربات الجوية يترحلون غربا إلى داخل منطقة الفصل في محيط مواقع الأمم المتحدة والسياسات التقني الإسرائيلي. وبعد انتهاء الحملة الجوية، قفلوا عائددين في اتجاه قراهم. وفي اليوم التالي، ولدى استمرار القصف، نرح نحو ١٥٠ مدنيا، معظمهم من النساء والأطفال، إلى محيط الموقع ٨٠،

١١ - وحصل عدد من الحوادث التي عرّضت سلامة أفراد ومواقع الأمم المتحدة للخطر. ففي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، حصل تبادل لإطلاق النار بين أفراد ينتمون إلى جماعات مسلحة مختلفة قرب الموقع ٨٠ التابع للأمم المتحدة. وأطلقت فوق الموقع عدة رصاصات عشوائية. وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، شاهد أفراد الأمم المتحدة في الموقع ٨٠ مرة أخرى تبادل لإطلاق النار بين أفراد من جماعات مسلحة مختلفة على بعد كيلومتر واحد تقريبا من الموقع. وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، شاهد أفراد الأمم المتحدة في موقع المراقبة ٥٤ نحو ٣٥ مسلحا يلوحون بأسلحتهم أمام الموقع ويطلقون عيارات نارية في الهواء. وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، دخل أفراد الأمم المتحدة العاملين في موقع المراقبة ٥١ إلى الملجأ بعدما سقطت قذيفة مدفعية على بعد ٥٠٠ م تقريبا من موقع المراقبة.

١٢ - وفي ١٨ و ٢٢ كانون الأول/ديسمبر و ٢٣ كانون الثاني/يناير، شاهد أفراد الأمم المتحدة العاملون في موقع المراقبة ٥١ مركبة مصفحة بيضاء اللون عليها علامات الأمم المتحدة تتحرك في منطقة القحطانية. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، شاهد أفراد مركز المراقبة ٥٤ سيارة بيك آب واحدة بيضاء اللون رُكب عليها من الخلف مدفع مضاد للطائرات، يُرجح أن تكون مركبة مسروقة للأمم المتحدة. وكان أفيد أيضا في تقرير المؤرخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤)، المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أن مركبة مسروقة للقوة استُخدمت في درعا كسيارة مفخخة بأجهزة تفجير بدائية الصنع.

١٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حافظت القوات المسلحة السورية على مواقعها في منطقة الفصل، لا سيما في المركزين المُدنيين البعث و خان أرنبة وعلى طول الطريق الرئيسية التي تربط القنيطرة بدمشق، حيث عززت وجودها بدبابات وعربات مصفحة وقطع مدفعية، بالإضافة إلى بعض المواقع في منطقة الحد من الأسلحة. ونشرت القوات المسلحة

السورية بوجه عام ثلاث دبابات في منطقة الفصل، بما في ذلك في موقعها في تل الكروم وفي أماكن عدة أخرى في منطقة الحد من الأسلحة المتاخمة لمنطقة الفصل. وفي مناسبات عدة، شاهدت القوة ما مجموعه ثلاث دبابات في منطقتي التل الغربي والقحطانية اللتين كانت تسيطر عليهما الجماعات المسلحة.

١٤ - واحتجت القوة على وجود القوات المسلحة السورية وأعتدتها في منطقة الفصل، وعلى إطلاق النار داخل وفي اتجاه منطقة الفصل. وأكد قائد القوة للسلطات السورية مجددا الالتزام الذي يقع على عاتق القوات المسلحة السورية بوقف العمليات العسكرية في منطقة الفصل، وبوقف إطلاق النار من منطقة الحد من الأسلحة مشددا على أهمية الامتنثال لأحكام اتفاق فض الاشتباك بين القوات وضمان سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة على الأرض. ونقل كبار موظفي الأمم المتحدة رسائل مماثلة إلى الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة.

١٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، رصدت القوة وجود ثلاثة مخيمات للأشخاص المشردين داخليا، اثنان منهما بالقرب من الموقع ٨٠ للأمم المتحدة ومخيم واحد في منطقة حرجية على مقربة من كودنة في منطقة الحد من الأسلحة. وعلى بعد كيلومتر واحد تقريبا شمالي الموقع، في محيط قرية العيشة، رصدت القوة ٢٦ خيمة تضم حوالي ١٥٠ شخصا. وفي موقع ثانٍ شمال غرب قرية العيشة، على جانبي خط وقف إطلاق النار، رصدت البعثة ٢٠ خيمة كبيرة و ١٥ خيمة أصغر حجما تضم حوالي ١٨٠ فردا. ورصدت خيمتان في محيط كودنة؛ ولم يُعرف عدد الأفراد المقيمين فيهما. وبسبب استمرار إغلاق المعبر الرسمي المُقام بين الجانب ألفا والجانب برافو في أواخر آب/أغسطس، لا تستطيع القوة حاليا من أن تُيسر، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، إقامة معابر للأغراض الإنسانية، بما في ذلك للطلاب، بين الجانب ألفا والجانب برافو.

١٦ - وواصلت القوة، منذ النقل المؤقت لعدد من مواقعها على الجانب برافو في منتصف أيلول/سبتمبر، وعلى النحو المذكور في تقرير السائق (S/2014/859)، استعراض الحالة في منطقة الفصل، بالتشاور مع الأطراف. والهدف النهائي المنشود للقوة هو العودة الكاملة إلى منطقة الفصل عندما تسمح الحالة بذلك. وفي هذا الصدد، قُيِّمت القوة الحالة الأمنية السائدة في منطقة الفصل ورأت أنها لا توفر الشروط التي تتيح للقوة العودة إلى المواقع التي أخلتها.

١٧ - واستمرت القوة في أداء ولايتها بتشكيلتها الحالية عن طريق الحفاظ على العمل على إبقاء منطقة الفصل وخط وقف إطلاق النار مرئيين، وإن بشكل محدود، من عدد من المواقع التي ما زالت القوة تحتفظ بها في منطقة الفصل. ولا تزال القوة تؤمن عمل أربعة

مواقع في جبل الشيخ في الجزء الشمالي من منطقة الفصل، والموقع ٨٠ في الجزء الجنوبي، والموقع ٢٢ في الجانب ألفا. وفي جبل الشيخ، تسير القوة دوريات راجلة ومؤلفة مرتين يوميا. وواصل المراقبون العسكريون من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة الأعضاء في فريق مراقبي الجولان تقديم دعمهم إلى عمليات القوة، وأمنوا عمل خمسة مراكز مراقبة ثابتة وأربعة أخرى مؤقتة على الجانب ألفا. وتواصل التركيز في أنشطة فريق مراقبي الجولان على إنجاز مهام المراقبة الثابتة على مدار الساعة، وإجراء التحقيقات، وتحليل الأوضاع. وواصلت القوة، بواسطة فريق مراقبي الجولان، القيام بعمليات تفتيش نصف شهرية لتفقد مستويات المعدات والقوات الموجودة في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب ألفا. ورافق ضباط اتصال من الجانب ألفا أفرقة التفتيش التابعة لفريق مراقبي الجولان. واستمر تعليق عمليات التفتيش والعمليات المتنقلة في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو بسبب الحالة الأمنية السائدة. وعلى غرار ما حدث في الماضي، واجهت القوة قيودا مفروضة على حرية التنقل، ومنعت أفرقة التفتيش التابعة لها من الوصول إلى بعض المواقع على الجانب ألفا. وما زال أعضاء فريق مراقبي الجولان يواجهون قيودا على حرية تنقلهم في الجانب ألفا عند دخول ومغادرة موقع المراقبة ٧٣ التابع للأمم المتحدة الذي يقع شرق السياج التقني الإسرائيلي. وظل حفظة السلام التابعون للقوة منتشرين في موقعي المراقبة ٥٤ و ٧٣ من أجل تعزيز حماية المراقبين العسكريين.

١٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نشر جيش الدفاع الإسرائيلي منظومة "القبة الحديدية" الدفاعية بين ٣ و ١٠ شباط/فبراير، وفي إحدى المناسبات منظومة إطلاق صواريخ متعددة، إضافة إلى الحفاظ على وجود متقطع لقطع مدفعية عيار ١٥٥ ملم على الجانب ألفا على مسافة ١٠ كلم من خط وقف إطلاق النار.

١٩ - ومن خلال الجهود التي تبذلها القوة من أجل كفالة استمرارها في تنفيذ ولايتها بفعالية، تواصل القوة التعاطي مع الطرفين فيما يتعلق بالترتيبات العملية المزمع وضعها لإنجاز التشكيلة المؤقتة التي ستمكنها من مواصلة رصد انتهاكات اتفاق فض الاشتباك بين القوات والتحقق منها والإبلاغ عنها، ومن أداء مهامها البالغة الأهمية في مجال الاتصال بالطرفين، ولا سيما في منع حدوث تصعيد في الحوادث. وتشكّل منذ ذلك الوقت في دمشق مقر البعثة الذي يضم مكتب رئيس البعثة وقائد القوة وموظفيه الاستشاريين ووحدة الحراسة وبعض مهام دعم البعثة. وجرى تحديد موقع ملائم لمركز لوجستيات في موقع قرب دمشق، وتطور مناقشات مع السلطات السورية لكي تتمكن القوة من استخدام هذا المرفق.

٢٠ - وتتواصل المناقشات مع الطرفين فيما يتعلق بإجراءات العبور بين الجانب ألفا والجانب برافو ما دام المعبر الرسمي المقام في القنيطرة مغلقاً. وتتواصل القوة التعاطي مع الطرفين بشأن استخدام التكنولوجيا للبقاء على اطلاع على المستجدات في منطقة الفصل. وإضافة إلى ذلك، تستمر المناقشات مع الجانب ألفا بشأن المواقع الإضافية المطلوبة لإنشاء مواقع مؤقتة تابعة للأمم المتحدة لمراقبة خط وقف إطلاق النار على الجانب ألفا.

٢١ - وواصلت القوة التركيز على التخطيط للطوارئ المتصل بتوفير التعزيزات والقيام بعمليات إجلاء مواقع الأمم المتحدة ومراكز المراقبة التابعة لها. ومن خلال سرية القوات الاحتياطية التابعة لها، أجرت القوة أيضاً مناورات وتدريبات منتظمة. وتبقى السرية في موقعين للقوة، هما معسكر عين زيوان والموقع ٨٠. وعززت القوة المواقع في جبل الشيخ عن طريق زيادة قوام القوات ووحدة حماية القوة. ويضاف إلى ذلك أن البعثة تبينت الحاجة إلى تعزيز الموقع ١٢ في منطقة جبل الشيخ، وتعزيز وجود القوة في تلك المنطقة.

٢٢ - ولا تزال تحركات أفراد القوة على الجانب برافو محدودة. وتتواصل القوة تزويد مواقع جبل الشيخ انطلاقاً من دمشق. وتسير قوافل بين دمشق والمواقع في جبل الشيخ لكفالة تزويد هذه المواقع بالإمدادات وتأمين عملها عدة مرات أسبوعياً في مركبات مدرعة وبجراحة أمنية من القوة.

٢٣ - وفي ٢٢ شباط/فبراير، كانت القوة تضم ٧٨٩ فرداً بينهم ٣٢ امرأة، وهم من أيرلندا، (١٣٨) وفيجي (٣٠١)، ونيبال (١٥٨)، والهند (١٩٠) وهولندا (فردان). وإضافة إلى ذلك، قدّم ٦٧ مراقباً عسكرياً من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، بينهم امرأة، المساعدة إلى القوة في تنفيذ مهامها. وفي ٩ شباط/فبراير، وفي إطار إعادة تشكيل القوة، نُقل ١٤٦ فرداً من الوحدة الفيجية إلى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

ثالثاً - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣)

٢٤ - عندما قرر مجلس الأمن في قراره ٢١٣١ (٢٠١٣) تجديد ولاية القوة لمدة ستة أشهر أخرى حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، أهاب بالطرفين المعنيين أن ينفذا فوراً قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) وطلب إلى الأمين العام أن يقدم في نهاية تلك الفترة تقريراً عن تطورات الحالة وعن التدابير المتخذة لتنفيذ ذلك القرار. وقد تناول تقريره عن الحالة في الشرق الأوسط (A/69/341)، المقدم عملاً بقراري الجمعية العامة ٢٤/٦٩ المتعلق بالقدس و ٢٥/٦٩ المتعلق بالجلولان السوري، البحث عن تسوية سلمية في الشرق الأوسط، ولا سيما الجهود المبذولة على مختلف المستويات لتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣).

٢٥ - ومنذ أن توقفت محادثات السلام غير المباشرة في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، لم تجر أي مفاوضات بين الطرفين. ويزيد النزاع الدائر في سورية من تقليص إمكانات استئناف تلك المحادثات وإحراز تقدم نحو إحلال السلام بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية. وإنني أتطلع إلى التوصل إلى حل سلمي للنزاع في الجمهورية العربية السورية واستئناف الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية تفضي إلى إحلال سلام شامل وعادل ودائم، حسبما دعا إليه مجلس الأمن في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) وفي القرارات الأخرى ذات الصلة.

رابعاً - الملاحظات

٢٦ - ألاحظ ببالغ القلق الانتهاكات الجسيمة لاتفاق فض الاشتباك بين القوات. وإطلاق النار من الجانب برافو عبر خط وقف إطلاق النار ورد جيش الدفاع الإسرائيلي بنيران المدفعية والغارات الجوية يعرضان وقف إطلاق النار بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية للخطر. ولا يزال من الحيوي أن يبقى الطرفان على اتصال بالقوة أولاً للحيلولة دون أي تصعيد للوضع عبر خط وقف إطلاق النار. وقد أسهم اتصال القوة بالطرفين في وقف تصعيد الوضع عبر خط وقف إطلاق النار في ٢٧ و ٢٨ كانون الثاني/يناير. وتظل الولاية المسندة إلى القوة عاملاً هاماً من عوامل ضمان الاستقرار في المنطقة. ولن تدخر الأمم المتحدة من جانبها جهداً لكفالة صمود وقف إطلاق النار الساري منذ أمد طويل بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية.

٢٧ - ولا يزال القلق البالغ يساورني إزاء استمرار تدهور الحالة الأمنية في الجمهورية العربية السورية، وأثر ذلك على السوريين، وتداعياته المحتملة على الاستقرار في المنطقة. ويشكل وجود القوات المسلحة السورية والأعتدة العسكرية غير المأذون بها في منطقة الفصل انتهاكين جسيمين لاتفاق فض الاشتباك بين القوات. ومما يدعو للانزعاج هو زيادة استخدام القوات المسلحة السورية والجماعات المسلحة للأسلحة الثقيلة في سياق النزاع السوري المتواصل، بما في ذلك استخدام القوات الحكومية لقواها الجوية في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو. وينبغي ألا توجد في منطقة الفصل أي قوات عسكرية باستثناء تلك التابعة للقوة. وألاحظ مع القلق وجود واستخدام دبابات من قبل القوات المسلحة السورية وتزايد استخدامها من قبل الجماعات المسلحة في منطقة الفصل. وأدعو جميع أطراف النزاع السوري إلى وقف الأنشطة العسكرية في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في منطقة عمليات القوة. وأحث جميع الأطراف على أن تتخذ كل التدابير اللازمة لحماية المدنيين. وأهيب أيضاً بحكومة الجمهورية العربية السورية أن تتوقف عن شن الضربات الجوية التي تسبب المعاناة للسكان المدنيين، وتدمر سبل كسب رزقهم. وأكرر أن جميع الأنشطة العسكرية في منطقة

الفصل، أياً كان منفذها، تشكل خطراً على وقف إطلاق النار وعلى السكان المدنيين المحليين، فضلاً عن أفراد الأمم المتحدة في الميدان.

٢٨ - ولا تزال الحالة تؤثر إلى حد بعيد على منطقة عمليات القوة. وظلت جماعات المعارضة المسلحة والجماعات المسلحة الأخرى مهيمنة على قطاعات واسعة في منطقة الفصل، وما زالت موجودة على قطاع من الطريق الرئيسية التي تربط معسكرَي القوة. ولا يزال المعبر الرسمي بين الجانبين ألفا وبراو مغلقاً. ومن الأهمية بمكان أن تواصل البلدان النافذة توجيه رسالة قوية إلى الجماعات المسلحة الموجودة في منطقة عمليات القوة بضرورة وقف جميع الأعمال التي تعرض سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم في الميدان للخطر ومنح أفراد الأمم المتحدة الحرية التي تمكنهم من الاضطلاع بولايتهم بسلامة وأمن. ومن غير المقبول قيام أحد بأي عمل عدائي ضد أفراد الأمم المتحدة، بما في ذلك ما ينطوي على تهديد لسلامتهم البدنية وتقييد حركتهم، وإطلاق النار بشكل مباشر أو غير مباشر على أفراد الأمم المتحدة ومرافقها.

٢٩ - وتحمل حكومة الجمهورية العربية السورية المسؤولية الرئيسية عن ضمان سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة في منطقة الفصل، ومنطقة الحد من الأسلحة في الجانب براو. ويجب ضمان سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة.

٣٠ - وأكد كلٌّ من إسرائيل والجمهورية العربية السورية استمرار التزامه باتفاق فض الاشتباك بين القوات، وبوجود القوة. وأهيب بالطرفين مواصلة مساعدة القوة في إنجاز تشكيلتها المؤقتة من حيث الهيكل والانتشار. بما يكفل أن تصبح البعثة قادرة على تنفيذ ولايتها بفعالية إلى أن تتيح الحالة الأمنية إمكانية عودة القوة بالكامل إلى منطقة الفصل. وأود أن أنوه بالمساعدة المقدمة من إسرائيل وحكومة الجمهورية العربية السورية في تيسير توفير الإمدادات الأساسية دعماً للقوة.

٣١ - ولا يقل عن ذلك أهمية أن يواصل مجلس الأمن ممارسة نفوذه لدفع الأطراف المعنية إلى كفالة تمكين القوة من العمل بحرية. ومن الضروري أن تتوافر للقوة باستمرار جميع الوسائل والموارد اللازمة التي تتيح لها العودة إلى منطقة الفصل حالما يسمح الوضع بذلك.

٣٢ - ويتعين على القوة أيضاً أن تحافظ على ثقة والتزام البلدان المساهمة بقوات. وأود أن أعرب لحكومات أيرلندا وفيجي ونيبال والهند وهولندا عن امتناني لمساهماتها في القوة ولصمودها في ظل ظروف عصيبة للغاية. وكذلك، أعرب عن امتناني للدول الأعضاء التي تساهم بمراقبين عسكريين في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. ولا يزال استمرار وجود القوة المتسم بالمصداقية عنصراً هاماً في كفالة الاستقرار في الجولان وفي المنطقة.

٣٣ - وختاماً، أود أن أعرب عن تقديري للفريق إقبال سينغ، الذي أنهى فترة خدمته في ٢ كانون الثاني/يناير، لما أبداه من تفان في خدمة القوة وحنكة في قيادتها على مدار السنتين ونصف السنة الأخيرة خلال فترة عصيبة للبعثة. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري للأفراد العسكريين والموظفين المدنيين الذين يخدمون في القوة وللمراقبين العسكريين ضمن فريق مراقبي الجولان، فهم يواصلون، بكفاءة وتفان وفي ظل ظروف عصيبة للغاية، أداء المهام الجسام التي أوكلها إليهم مجلس الأمن. وإنني واثق تماماً من أن القوة ستواصل بذل قصارها لتنفيذ ولايتها تحت قيادة اللواء بورنا شاندرنا تابا.